



مركز البحوث
الاستراتيجية

مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

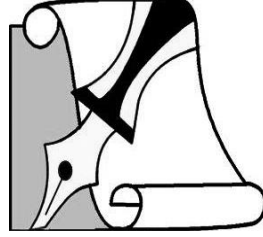
التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مقدمة:

في أجواء الاستقطاب الإقليمي، والتهديدات الصهيونية في أعقاب قصف نفق الجهاد الإسلامي بالعدوان على غزة، والضغط على الجانب الفلسطيني لإبداء المرونة تجاه صفقة القرن لتسهيل الإصطفاف الإقليمي في مواجهة الجمهورية الإسلامية وقوى المقاومة، ومحاولة تفخيخ الأوضاع في لبنان والدفع إلى تشنجات وإصطفافات مدمرة، وعلى أبواب عقد جلسة الحوار في القاهرة بهدف إطلاق تنفيذ المصالحة، وعلى ما يبدو أنه مؤشّر على استجابة السلطة للضغوط الإسرائيلية والأمريكية، إستبق رئيس حكومة الوفاق (رام الله) رامي الحمد الله، التأكيد على ضرورة تسلّم المهام الأمنية كافة في قطاع غزة، لتقوم حكومته بمهامها كاملة في غزة؛ قائلا "بدون تسليم مهامنا الأمنية كاملة، سيبقى عملنا منقوصاً، بل وغير مجدٍ أيضاً"، وشدد على أنّ "المعيار الأساس لعمل حكومة الوفاق ونجاح توصيات اللجان الثلاث التي شكّلناها لحلّ الإشكاليات العالقة مشروط بحل قضية الأمن".

وهو ما اتضح بأنّه كان العنوان الذي ذهب وفد فتح لمعالجة عندما فرض الأولوية لمناقشة ملف التمكين أولاً، وكمدخل لكلّ القضايا الأخرى وأولها اهتمامات قطاع غزة بفتح المعابر والتراجع عن العقوبات، وحلّ مشاكل القطاع من كهرباء وإعمار. ولهذا أصرّ وفد السلطة على أولوية موضوع التمكين للحكومة في غزة قبل بحث أي أمرٍ آخر وربط الأمور بإنجاز تمكين الحكومة، وهو ما أثار حفيظة حماس والفصائل التي كانت ذاهبة بهدف وضع آلية إنهاء العقوبات ومناقشة قضايا المصالحة التي جرى الاتفاق عليها في القاهرة ٢٠١١، وهو ما دفع المصريين للتدخل وإرسال وفد للقطاع للتأكد من تنفيذ اتفاق ١٢-١٠-٢٠١٧.

وجاءت أهم مقرّرات اجتماعات الفصائل الفلسطينية بالقاهرة كما يلي:

أولاً: اجتماع فصائلي في مطلع شهر شباط القادم لمتابعة الإطار العام للاتفاق.

ثانياً: دعوة الرئيس محمود عباس لإصدار مرسوم بالانتخابات العامة التشريعية والرئاسية والبلدية لتتمّ خلال عام.

ثالثاً: دعوة الحكومة القيام بسؤولياتها في قطاع غزة.

رابعاً: الشروع الفوري في عمل لجنة الحريات لمتابعة المظالم في الضفة الغربية وقطاع غزة.

خامساً: رفض إغلاق مكتب المنظمة في الولايات المتحدة، والدعوة لاستمرار صرف مستحقات الشهداء والأسرى.

سادساً: وضع إطار لضرورة تفعيل الإطار القيادي وترتيب ملف المجلس الوطني.

وهي مبادئ عامة مُتفق عليها لم تلامس القضايا الملحة التي تهمّ القطاع، ويبدو أن فتح تعرّضت لضغوط أدّت إلى عدم اندفاعها في تنفيذ المصالحة وعملياً ربطت بالتسوية كما أراد الأمريكي والإسرائيلي.

وكانت صحيفة (هآرتس) قد قالت: "إن الرئيس عباس، في زيارته الأخيرة للمملكة العربية السعودية، حظي بدعم سعودي كامل لمواقفه في كل ما يتعلّق باتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس، وإن السعودية تدعم مواقف الرئيس عباس، الذي يطالب بإخضاع كل الأسلحة في القطاع والضفة للسلطة الفلسطينية، لكن حماس تقول: إن مسألة المقاومة، ليست مطروحة على الجدول".

وهذا الدعم السعودي، جاء على خلفية الخلافات بين فتح وحماس حول تطبيق الاتفاق، وبشكلٍ خاص في مسألة السيطرة على المعابر في القطاع، من قبل السلطة بدلاً من حماس، حيث يرجع ذلك إلى عدم الاتفاق على الترتيبات الأمنية الجارية ودور أجهزة الأمن الفلسطينية.

وقال مقرّبون من الرئاسة الفلسطينية أنّ لقاء السعودية ركّز على ثلاث نقاط: دعم المصالحة والموقف الذي عرضه عباس في مسألة السلاح، المساعدة الاقتصادية، وأن يكون كل اتفاق سياسي وإقليمي معتمداً على مبادرة السلام العربية، من دون أي تغيير.

وعباس يحاول تجنيد دعم عربي لموقفه، ومساعدة اقتصادية سخية تسمح للحكومة الفلسطينية بأداء مهامها في القطاع، وتحسين الأوضاع الإنسانية بشكل ملموس.

وإنّ "الحاجة إلى تنسيق المواقف أمام السعودية حيوية جداً، لأن مثل هذا التنسيق يعني التنسيق مع غالبية دول الخليج، التي يمكنها توفير شبكة أمان اقتصادي للسلطة".

وحول صفقة القرن يبدو واضحاً أنّ الحل الإقليمي رؤية "إسرائيلية" لنزع المسؤولية الدولية عن قضية فلسطين، وأن المساعي نحو آلية إقليمية تؤدي إلى حلّ القضية الفلسطينية يُمثّل رؤية "إسرائيلية" تشترط التطبيع أولاً، ثم تطرح الحل الإقليمي للبحث، وتهدف إلى دفع العرب للضغط على الفلسطينيين للقبول بالشروط "الإسرائيلية" وتقديم مزيد من التنازلات، دون الحاجة للانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ وهو ما يمثل تراجعاً عمّا طالبت به المبادرة العربية للسلام، في ظلّ فشل المفاوضات الثنائية بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين" كون ما يقدمه الاحتلال لا يمثّل الحد الأدنى ممّا يمكن أن يقبله الفلسطينيون.

ولأن لا يوجد خطة واضحة للحل الإقليمي، والحديث يدور عن آليات للعمل على تغيير مسار الحلّ ممّا يعطي "إسرائيل" فرصة لإعادة خطط الأوراق والأولويات بهدف إعادة تعريف عملية التسوية وأطرافها، بما يؤثر سلباً على القضية الفلسطينية، ناهيك عن فرضية "إسرائيلية" تسعى لتوافق استراتيجي مع دول عربية تتقاسم معها هدف مشترك لمواجهة الجمهورية الإسلامية ومحور المقاومة.

و"إسرائيل" تهدف من خلال اللجوء للحلّ الإقليمي ليكون أداة ضغط على الفلسطينيين لتقديم التنازلات والاستجابة للشروط "الإسرائيلية" وبغطاء عربي، فيما ترفض "إسرائيل" المبادرة العربية التي طرحت عام ٢٠٠٢ رغم ما تضمنته من تنازلات، لا سيما فيما يتعلّق بملف اللاجئين الفلسطينيين.

ورغم كل المحاولات لإيجاد حلول دولية أو إقليمية ثنائية للقضية الفلسطينية، فالفرص مستحيلة في ظلّ استمرار العقيدة الصهيونية القائمة على رفض أي حل سلمي قبل الاعتراف الدولي بـ"إسرائيل" دولة للشعب اليهودي، بما يكرّسها دولة فصل عنصري.

المصالحة ومحطة لقاء الفصائل في القاهرة

رغم الآمال الكبيرة التي علّقها الفلسطينيون على لقاء القاهرة، بمشاركة وحضور ممثلي الفصائل الفلسطينية، إلا أن الحوارات كشفت عن عمق الأزمة وأنها تتجاوز تراجع حماس عن اللجنة الإدارية وتسليم الوزارات لحكومة رام الله حيث أبعدت كافة القضايا وتقدّم موضوع تمكين الحكومة، وهو الشرط الذي أعلنت عنه حكومة الحمد لله قبيل التوجّه الفصائلي إلى القاهرة، وتّضح خلال الحوارات التي تركّزت على موضوع التمكين أنّ إثارته جاءت بهدف التهرّب من استحقاقات المصالحة الملحة والمتعلّقة برفع العقوبات عن غزة والإسراع في وضع آلية فتح معبر رفح. وبدى من حوارات المصالحة أن هناك مخاوف من تفخيخ المصالحة التي أصبحت هدف للفلسطينيين، وخاصة لأهل غزة التي تمثل المصالحة لهم المتنفّس للخروج من الأزمة الراهنة والحصار وآثاره.

وبدى غريباً الإصرار المستمر من قبل وفد فتح إلى المفاوضات برئاسة عزام الأحمد والذي أكد على مسألة تمكين حكومة رام الله للمضي قدماً في مسيرة المصالحة، وكأنه أول المسامير التي يسعون لدقها في نعش المصالحة مجدداً.

وأصرّ أن يكون الحوار مقتصراً على ملف تمكين السلطة في غزة، وضرورة سيطرة الحكومة على قطاع غزة كاملاً، لتسير الحوارات في هذا الإطار على مدار ثلاث جلسات عقدت في مقر المخابرات المصرية وبحضور ممثلي ١٦ وفد (١٤ فصيل، ٢ مستقلين).

ولفتت المصادر إلى أنّ موضوع التمكين تضمّن "ملف الأمن وسيطرة الحكومة على قطاع غزة كاملاً، وتقويم ما تمّ إنجازه حتى الآن"، وبالمقابل قوبل المطلب في البداية برفض فصائلي وتشديد على الالتزام بأجندة الحوار وبنوده الخمس التي تمّ إبلاغ الفصائل بها مسبقاً.

صلاح البردويل عضو وفد حماس المشارك في الحوار تعجّب خلال الاجتماعات من هذا الإصرار قائلاً: "إنّ الفصائل لم تأتِ لمناقشة تمكين الحكومة، لكن لمناقشة قضايا أكبر مثل منظمة التحرير وتشكيل الحكومة والانتخابات وغيرها من القضايا التي ذكرها اتفاق القاهرة عام ٢٠١١"، لافتاً إلى أنّ موضوع تمكين الحكومة كان من المفترض أن يخصّص له اجتماع بين فتح وحماس مطلع شهر كانون أول القادم، ومحاولة الهروب من أي قضايا وطنية تهرب من المصالحة.

ولفت البردويل إلى أنه في الوقت الذي طالبت حركة فتح تمكين الحكومة تحدثت كل الفصائل عن رفع العقوبات العقابية عن غزة فوراً ولا يجوز الربط بين تمكين الحكومة ورفع العقوبات، مشدداً على أنّ التمكين للحكومة تمّ بالفعل وأنّ المخابرات المصرية أخذت على عاتقها أن يكون هناك رقابة مصرية على خطوات تطبيق المصالحة.

وأشار إلى أنّ الضغوط الأميركية نجحت في دفع السلطة للتراجع عن ملفات المصالحة، وأنّ ماجد فرج أبلغ حماس أنهم لا يستطيعون التقدم في المصالحة بسبب الضغوط. جاء ذلك في أعقاب انتهاء اجتماع الفصائل في القاهرة وصدور البيان الختامي الذي لم يتطرق لرفع العقوبات عن غزة من قبل السلطة الفلسطينية.

وبدوره قال "جميل مزهر"، عضو المكتب السياسي للجهة الشعبية لتحرير فلسطين، أن المصريين يبذلون جهداً عالياً لتذليل أي عقبات يمكن أن تطفو على السطح، لافتاً إلى أنهم سيرسلون طواقم لمتابعة ومراقبة تطبيق بنود الاتفاق الذي وقّعه كلّ من حركتي فتح وحماس في الثاني عشر من تشرين أول الماضي، وأن الطواقم المصرية سيكون دورها مراقبة تنفيذ بنود الاتفاق حتى بداية شهر كانون أول القادم بما في ذلك إعلان الطرف المُعيق للاتفاق.

وأكد بأن الفصائل شدّدت خلال الاجتماعات التي جرت أمس في القاهرة على ضرورة تطبيق اتفاق القاهرة عام ٢٠١١ بجميع الملفات التي تضمّنته، لافتاً أنه جرى الاتفاق على خطوات ميدانية لتعزيز الاتفاق بما فيها استمرار الوزراء في استلام مهامهم ووزاراتهم في القطاع، والقيام بمسؤولياتها في التخفيف عن معاناة أهالي القطاع المعيشية والإنسانية.

وكان هناك شبه إجماع فصائلي على ضرورة رفع رئيس السلطة وحكومته للإجراءات العقابية المفروضة على القطاع، وظهر أيضاً حرص واهتمام مصري كبير على إنهاء هذه المعاناة والمساعدة في تخفيف معاناة أهالي القطاع. مؤكداً على أن "اتفاق الفصائل الفلسطينية الذي تمّ التوصل إليه في القاهرة لم يكن على المستوى المطلوب، وأنّ الاتفاق لم يكن على مستوى أمل وطموحات الشعب الفلسطيني"، لافتاً إلى أن الاتفاق جاء من الفصائل كخطوة بديلة للفشل، مشيراً إلى أنه ناقش العديد من الملفات دون وضع جداول زمنية لتحقيقها. وأشار إلى أن البيان يمثل الحد الأدنى وكل الفصائل وافقت عليه، والجهاد الإسلامي تحفّظت على موضوع دولة على حدود ١٩٦٧.

حركة الجهاد الإسلامي أكّدت ضرورة المحافظة على سلاح المقاومة، وتحسين الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني في القطاع، لافتةً إلى أن موضوع السلاح غير قابل للنقاش ولا يمكن التخلّي عنه حتى تحرير آخر ذرة من فلسطين. وطالبت الفصائل المجتمعة في القاهرة أن لا يعودوا إلا بتفاهم يرضي الشعب ويخفف من معاناته ويحفظ حقوقه، وأنه يجب على السلطة إذا كانت جادة في المصالحة تفويت الفرصة على العدو من خلال رفع المعاناة وتخفيف الأوضاع في غزة بصرف النظر عن تمكين الحكومة والاختلاف في تفاصيل مفهوم التمكين. وأن التنسيق الأمني لا يمكن أن ينطبق على قطاع غزة، بأي حال من الأحوال ولا يجب على السلطة أن تفكر بذلك. وأكّدت على أنه لا يجب أن تُستغلّ نظرية التمكين للقضاء على المقاومة ونزع السلاح، مشيراً إلى أن: "الاختلاف يمكن أن يكون في وسائل مقاومة الاحتلال للوصول للتحرير ولكن لا يوجد طفل ينظر للاحتلال بأنه ليس عدو، ومن ينادي بهذه الأمور ليس فلسطيني لأن الفلسطيني الوطني لا يتخلّى عن ذرة من تراب فلسطين".

فيما أكّد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، عزام الأحمد، أن جوهر اجتماعات الفصائل في القاهرة هو استكمال تمكين الحكومة لبسط سيطرتها على قطاع غزة وفق النظام الأساسي والأنظمة والقوانين المعمول بها دون تدخّل أي جهة.

وأوضح أنّ تمكين الحكومة أخذ ٩٠% من وقت المجتمعين حيث جرى تقييم ما تمّ تحقيقه من خطوات منذ توقيع اتفاق القاهرة في الثاني عشر من الشهر الماضي، والعقبات التي واجهت الحكومة وأين وصلت في إدارة المؤسسات والهيئات والمعابر. وشدّد على أنه دون تمكين الحكومة بالكامل في غزة فلن يكون بالإمكان الانتقال لمربع آخر من خطوات إتمام المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام، وسينتهي التمكين في الأول من كانون أول القادم، ثم سيعقد لقاءً ثنائياً مع حماس في القاهرة.

وأضاف بأن ملف الأمن جزء أساسي من مهام وعمل الحكومة، مبيّناً أن قوات الأمن لم تبدأ حتى الآن عملها وبسط قوتها في المعابر الثلاثة، مشدداً على أن مسألة الأمن تحتاج لوقتٍ طويل، وأكد أن "الفصائل لا شأن لها بعمل الحكومة ويجب أن تبتعد عنها وألاّ تتدخل في شؤون الوزارات والهيئات، وحتى يكون القضاء واحداً، حتى الرئيس لا يتدخل في شؤونه".

وأردف: "نحن لسنا قطرين منفصلين نريد أن نتحد، ونريد أن يمارس مجلس القضاء الأعلى مهامه، كذلك الشرطة يجب أن تمارس مهامها، حتى نستطيع الانتقال للمربعات الأخرى". وقال إن قرار حل اللجنة الإدارية التابعة لحركة حماس "ما زال حبراً على ورق"، مضيفاً أن "هناك حكومة موازية تريد أن تتحكّم بالوزراء، والوزراء رفضوا ذلك". وأشار إلى أن الحكومة عقدت اجتماعاً طارئاً، لإبلاغ الفصائل بذلك، "كونها حريصة على إنهاء الانقسام والتمكّن من القيام بمهامها". وشدد على أن بسط الحكومة سيطرتها على قطاع غزة كما بالضفة الغربية هي الأساس للتقدّم بالمطالب الأخرى، سواء ما يتعلّق بواجبات الحكومة لحل المشاكل المعيشية بكل أشكالها والخدمية والصحية من كهرباء وماء.

وخرج ممثلو الفصائل الفلسطينية التي اجتمعت في القاهرة على مدار يومين لبحث آلية تطبيق اتفاق المصالحة الفلسطينية على ضرورة التنفيذ الأمين والدقيق لكل بنوده وفق التواريخ المحددة فيه، وصولاً لاضطلاع الحكومة بمسؤولياتها وواجباتها كاملة وفقاً للقانون الأساسي والأنظمة الفلسطينية المعمول بها في فلسطين. ورحّب المجتمعون بالاتفاق الذي تمّ بين حماس وفتح يوم ١٠/١٢ برعاية مصرية، وعبر الجميع عن دعمهم لهذا الاتفاق.

كما استعرض الاجتماع محاور إنهاء الانقسام وآليات معالجتها وهي:

أولاً: منظمة التحرير الفلسطينية، حيث أكد المجتمعون على ضرورة الإسراع بخطوات تطوير وتفعيل منظمة التحرير وفقاً لإعلان القاهرة عام ٢٠٠٥ ودعوة لجنة تفعيل وتطوير المنظمة للاجتماع لتحقيق ذلك.

ثانياً: الحكومة، التأكيد على ضرورة ممارسة الحكومة لصلاحياتها في غزة والقيام بمسؤولياتها وتنفيذ اتفاق ١٠/١٢، بين حركتي فتح وحماس بهذا الخصوص ومناقشة تعزيز وضعها.

ثالثاً: الحريات، دعوة لجنة الحريات التي شكّلت وفق اتفاق المصالحة عام ٢٠١١ لاستئناف عملها فوراً في غزة والضفة والتأكيد على ضمان الحريات والحقوق وفقاً للقانون.

رابعاً: المصالحة المجتمعية، دعوة لجنة المصالحة المجتمعية لاستئناف عملها والعمل على تقديم التسهيلات والمتطلبات المادية والمعنوية والقانونية لإنجاز مهامها.

خامساً: الانتخابات العامة، دعوة لجنة الانتخابات المركزية والجهات المعنية لإنجاز كافة أعمالها التحضيرية لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني المتزامنة في موعد أقصاه نهاية ٢٠١٨ وتخويل الرئيس محمود عباس لتحديد موعد الانتخابات بعد التشاور مع كافة القوى والفعاليات الوطنية والسياسية.

سادساً: التأكيد على سيادة القانون وحفظ الأمن والاستقرار بما يصون أمن الوطن والمواطن وفقاً لاتفاق المصالحة عام ٢٠١١ والمباشرة فوراً بتنفيذ ذلك وفق ما تمّ الاتفاق عليه في ١٠/١٢.

سابعاً: المجلس التشريعي، يدعو المجتمعون الكتل والقوائم البرلمانية في المجلس التشريعي لتنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه بشأن تفعيل المجلس التشريعي واستئناف أعماله الاعتيادية.

فتحت السلطات المصرية معبر رفح على الحدود المصرية الفلسطينية لسفر الحالات الإنسانية بوجود ضباط وعناصر أمن تابعين لحكومة الوفاق الفلسطينية لأول مرة منذ عشر سنوات لثلاثة أيام لسفر الطلبة وأصحاب الإقامات والمرضى، وذلك لحين الوصول لفتح المعبر بشكل دائم وفق اتفاقية ٢٠٠٥ التي تنص على وجود السلطة الفلسطينية ومراقبين أوروبيين. وانتشر المئات من أفراد الأمن التابعين للسلطة الفلسطينية داخل صالات وساحات معبر رفح وهم يرتدون الزي الرسمي للسلطة الفلسطينية لاستقبال المسافرين.

وقالت مصادر صحفية أنّ "حكومة الحمدالله" منعت دخول آلاف الأطنان من مواد الإعمار من معبر رفح من الجانب المصري، وأوضحت المصادر أن قرار المنع جاء بحجة عدم جاهزيتها لفحص المواد الواردة من المعبر للقطاع.

وأشارت المصادر إلى أن منع "حكومة الحمدالله" إدخال البضائع من المعبر سيتسبب بحرمان قطاع غزة من فرص الإعمار المحدودة والمقيّدة أصلاً بأنظمة دولية وإسرائيلية.

ومنعت القوى الأمنية صحفياً قطاع غزة، من التغطية الإعلامية لفتح معبر رفح البري جنوب قطاع غزة، وانتقد صحفيون وإعلاميون في قطاع غزة منع تغطية وسائل الإعلام المختلفة لمجريات فتح معبر رفح البري وحصره على "تلفزيون فلسطين" الرسمي للسلطة الفلسطينية. واستنكر منتدى الإعلاميين، منع إدارة المعابر بالحكومة للصحفيين الفلسطينيين من تغطية فتح معبر رفح، مؤكدة أن هذا أمر مرفوض ولم يعتاد عليه قطاع غزة، ومن الخطأ حجب المعلومات واحتكار الأمر على تلفزيون فلسطين.

ورأى الصحفي في وكالة "شهاب" للأنباء صهيب شحادة أن "منع الصحفيين جاء للتغطية على منع مواد الإعمار والوقود والبضائع القادمة من مصر دون تصوير وفضائح، واستكمالاً لمشروعهم الأساسي في حصار غزة".

واختبرت السلطة وأذرعها في التعاطي مع الحريات الصحفية منذ استلامها لغزة باختبارين اثنين، مهرجان أبو عمار وفتح معبر رفح، ويعتبر احتكار التغطية الإعلامية وحصرها في جهة إعلامية واحدة "تلفزيون فلسطين" في تغطية فتح معبر رفح مخالفة صريحة للحق في الحصول على المعلومات، واعتداء على حق الصحفيين في العمل والتغطية الإعلامية.

الاستيطان هدم المنازل

لا زال العدو يسعى إلى انتزاع المزيد من الأراضي الفلسطينية لصالح الاستيطان، ولا يترك وسيلة إلا ويتبعها لهذا الغرض، فقد أقرّ المستشار القضائي لحكومة الاحتلال، أفيحاي مندلبليت، في وجهة نظر "قضائية" نشرها، بجواز قيام حكومة الاحتلال بمصادرة أراضي فلسطينية خاصة، واستخدامها لخدمة مصالح المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. واعتمد لإصدار قراره على قرار آخر صدر قبل أسابيع عدّة عن المحكمة الإسرائيلية العليا، وقّعه القاضي سليم جبران، اعتبر فيه أنه يمكن مصادرة أراضي فلسطينية خاصة لخدمة المستوطنين الذين عرفهم القاضي المذكور بأنهم "جزء من السكان المحليين في الضفة الغربية"، وهو تعريف يخالف القانون الدولي.

وكان قرار المحكمة الإسرائيلية العليا المشار إليه قد أقرّ "بصلاحية وشرعية القائد العسكري في الضفة الغربية بالعمل لخدمة المصالح المدنية للمستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية"، وجاء في القرار المذكور، خلافاً لكل التعريفات والتشريعات الدولية، أنّ "الإسرائيليين يعدّون من السكان المدنيين في المنطقة (المقصود الضفة الغربية) وعليه يسري واجب القائد العسكري عليهم أيضاً".

وعلى الرغم من محاولات المحكمة الإسرائيلية الظهور بمظهر الالتزام بالقانون وبحقوق الإنسان المستحقة للمستوطنين، بالاعتماد على قرارات سابقة لرئيس المحكمة العليا الأسبق، أهرون براك، إلا أنها تتكررت في قراراتها إلى وجود الاحتلال وإلى كون المستوطنات غير شرعية بحسب القانون الدولي.

ويشكّل هذا الرأي الذي أصدره المستشار القضائي لحكومة الاحتلال، فاتحة أمام شرعنة آلاف البيوت التي أقامها مستوطنون على أراضٍ فلسطينية خاصة على أطراف وفي قلب المستوطنات التي سنّت حكومة الاحتلال بسببها قانوناً خاصاً يعرف بقانون "شرعنة المستوطنات"، يجيز عدم هدم هذه البيوت، ويفرض على أصحاب هذه الأراضي التعويض، وهو قانون كان المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية قد أعلن طيلة العام الماضي أنه يعارضه لأنه غير دستوري، لكن يبدو أنه على أثر قرار المحكمة الإسرائيلية قبل ثلاث أسابيع، من شأن مستشار الحكومة تغيير موقفه من القانون المذكور، بما يشرعن، من المنظور الإسرائيلي، مكانة أكثر من ١٦ بؤرة استيطانية أقامها المستوطنون على أراضٍ فلسطينية خاصة بعد الاستيلاء عليها بالقوة وتحت حراسة الجيش الإسرائيلي.

كما أن هذا الرأي القانوني قد يزيد من حرية سلطات الاحتلال في مصادرة آلاف الدونمات المملوكة لمواطنين فلسطينيين، سواء كانوا يقيمون في الضفة الغربية أو من يعتبرهم الاحتلال "غائبين" بحجة مصادرتها للأغراض العامة لمصلحة المستوطنين، بادّعاء أن المحكمة أقرت مكانتهم "كسكان محليين".

ويعمل المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية، "أفيحاي مندلبليت"، على مصادرة أراضٍ فلسطينية خاصة، وذلك بهدف ترخيص ١٠٤٨ وحدة سكنية، على الأقل، في المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية المحتلة.

وتشتمل الخطة على الاستيلاء على أراضي فلسطينيين، كان الاحتلال قد صنّفها في وقتٍ سابقٍ على أنّها "أراضي دولة"، وأقيمت عليها مستوطنات. وكانت الالتماسات التي قدّمت في السابق ضدّ إقامة مثل هذه المباني قد أدّت إلى إخلائها، ولكن "مندلبليت" يسعى اليوم لاستخدام البند ٥ من الأمر العسكري بشأن ما يسمّى "الأماك الحكومية في الضفة الغربية"، وذلك بهدف إتاحة المجال أمام الاحتلال للاستيلاء على هذه الأراضي.

وأشارت الصحيفة إلى أنّه من الناحية القضائية، فإنّ هذه الإجراءات تختلف عن قانون المصادرة، ولكنّها تحقق نفس النتيجة، فالمستوطنات ستبقى مكانها، وأصحاب الأراضي (الفلسطينيون) لا يستطيعون الوصول إليها، ولا يستطيعون الاعتراض على الاستيلاء عليها، ويحصلون على تعويض من دولة الاحتلال.

وقالت الصحيفة أنّ قرار استخدام هذا المسار القضائي قد صدر في نهاية العام الماضي، حينما حاول مندلبليت صد قانون المصادرة. وبعد ضغوطاتٍ سياسية، وافق على طريقة استيلاء عينية على أراض. وبحسب مصادر قضائية فإنّ مندلبليت لم يكن سيّخذ هذا القرار بدون ضغوطات مارستها وزيرة القضاء، شاكيد، بهدف الدفع بقانون المصادرة.

يُشار إلى أنّ تقديرات ما تسمّى "الإدارة المدنية" التابعة للاحتلال في الضفة الغربية تشير إلى أن هناك ٣٤٥٥ مبنى أقيمت على أراض فلسطينية خاصة، بينها ١٠٤٨ مبنى أقيم على أراض فلسطينية خاصة تمّ اعتبارها "أراضي دولة" عن "طريق الخطأ"، وأزيل هذا التصنيف لاحقاً.

وإلى جانب ذلك، هناك ١٢٨٥ مبنى أقيم على أراض فلسطينية خاصة بشكلٍ واضح، والتي لم يسبق أن اعتبرتّها دولة الاحتلال "أراضي دولة"، وهناك مساحٍ لتسويتها عن طريق قانون المصادرة. أما باقي المباني فقد أقيمت منذ أكثر من ٢٠ عاماً، ولا تزال مكانتها غير واضحة.

وبحسب الآلية التي ينوي مندبلتيت العمل بموجبها، فإنه يمكن ترخيص المباني التي أقيمت على أراض فلسطينية خاصة في الحالات التي "قررت، عن طريق الخطأ، الجهات ذات الصلة في الإدارة المدنية أنها أراضي دولة، في حين أن قانون المصادرة يتيح مصادرة أي أرض فلسطينية خاصة أقيمت عليها مستوطنة".

وفي موضوع هدم البيوت أكدت المقاومة بالصفة المحتلة أن سياسة هدم منازل منقّدي عمليات المقاومة لا تشكّل أدنى رادع للمقاومين الفلسطينيين، الأمر الذي يثبته تواصل عمليات المقاومة الفلسطينية بالصفة، إلا أن الاحتلال رغم قناعته يمضي قدماً لتطبيق هذه السياسة.

كما وتحظى هذه السياسة بغطاء قانوني من قبل أعلى هيئة قضائية في الكيان الصهيوني، فقد أصدرت محكمة الاحتلال بتاريخ ٢٠٠٢/٨/٦، قراراً يسمح لقوات الاحتلال بهدم منازل المقاومين الفلسطينيين، وهو ما لقي مباركة وتأييداً في أعلى المستويات السياسية والقضائية في الكيان الصهيوني.

وقال د. عبد الستار قاسم: "إنّ الاحتلال حقّق نجاحاً إلى حدّ ما من خلال إتباعه لسياسة هدم منازل منقّدي العمليات الفردية، لكنها لم تحل دون استمرار أعمال المقاومة الفلسطينية، سواء عمليات الدهس أو الطعن وإلقاء الحجارة على أهداف جيش الاحتلال ومستوطنيه".

وعن دوافع الاحتلال لممارسة هذا النوع من العقاب لعائلات المقاومين، أكد أنّ الاحتلال يحاول رفع رصيد المعنويات في صفوف جنوده العاملين بالصفة، وإيهام الشارع الإسرائيلي وقطاعات المستوطنين بأنّ هناك جهوداً جبّارة في حمايتهم وتأمينهم وملاحقة مستهدفهم من المقاومين الفلسطينيين، "فالاحتلال يحاول تهدئة روع جنوده ومستوطنيه بالصفة، بمزيد من الإجراءات العقابية ضد الفلسطينيين، وهي تتدرج تحت إطار سياسة العقاب الجماعي، سواء بهدم البيوت أو إجراءات الاعتقال"، ويساعد في ذلك الضعف الفلسطيني، ويد السلطة وتنسيقها الأمني يجعل الاحتلال يتمادى في طغيانه ويستمر في إنتهاكاته.

يُذكَر أن عمليات الضفة والقدس الأخيرة دفعت ما يعرف بالكابينية إلى عقد اجتماع طارئ، ليَتَّخذ خلاله جملةً من القرارات من بينها الإسراع في هدم منازل منقّذي العمليات في الضفة والقدس.

ذكرت قناة "ريشت كان" أن إسرائيل تعكف على تنفيذ مخطّط سرّي لتنفيذ أكبر عملية هدم ستطال عشرات البنايات السكنية في منطقة كفر عقب، شمالي القدس، يشرف عليه رئيس بلدية القدس اليميني نير بركات، يهدف إلى هدم ستة أبراج سكنية في منطقة كفر عقب التي تقع خارج الجدار، بداعي أنها بُنيت بدون ترخيص، وأشارت إلى أن هذه العملية ستتسبّب في إخلاء المئات من الفلسطينيين من منازلهم، لافتةً إلى أنّ تلك الأبراج تمثل "حارة" كاملة لفلسطينيين يحملون الهوية الزرقاء.

ومن جهةٍ أخرى أفاد تقرير صادر عن مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة "بتسيلم" أنّ سلطات الاحتلال واثقة من قدرتها على تهجير تجمّعات فلسطينية، بحيث لا يهّمها الحفاظ على مظهر يوهّم باتّباع إجراءات قضائية.

وأبلغت ثلاثة تجمّعات فلسطينية عزمها تهجيرهم عن منازلهم وأراضيهم، بواسطة تعليق إخطارات على مفترق الطريق، ففي شمالي منطقة الأغوار بلغت سگان التجمعين أم الجمال وعين الحلوة أن عليهم إخلاء منازلهم خلال ثمانية أيام، وكذلك بلغت سگان تجمع جبل البابا. وأن سلطات الاحتلال تعمل على تهجير تجمّعات سكانية في مختلف أنحاء الضفة منذ سنين طويلة، واعتمدت في مساعيها السابقة بأوامر عسكرية خاصة في مجال التخطيط والبناء.

بينما استخدمت سلطات الاحتلال آلية جديدة، تأمل من خلالها تخطي كثير من الإجراءات وتسريع تهجير السكان، من خلال التشريع المؤقت الذي أطلقت عليه "أمر بخصوص مبانٍ غير مرخصة، والذي أعدّ أساساً لإخلاء مستوطنين من بؤر استيطانية أقيمت في أرجاء الضفة، ولكنها لم تستخدمه لهذه الغاية".

والأمر يسمح للقائد العسكري بإعلان منطقة في الضفة الغربية "منطقة متاخمة"، وأن يأمر بإجلاء جميع الممتلكات الموجودة فيها، واستناداً إلى هذا الأمر وقّع قائد منطقة المركز بجيش الاحتلال أوامر تهجير جديدة للتجمعات الفلسطينية.

وقال التقرير أنه "مهما كان نوع الإجراء الذي تسعى الدولة من خلاله إلى تهجير سكان فلسطينيين عن منازلهم، تبقى الجريمة هي نفسها، نقل قسريّ لسكان محميّين، ويعتبر جريمة حرب، سواء ارتكبت عبر استخدام القوة المباشرة أو غير المباشرة، الجسدية أو الإدارية، وسواء جرى التهجير بالقوة أو عبر إنشاء واقع معيشي لا يطاق إلى حدّ دفع السكان إلى مغادرة منازلهم وأراضيهم، وجميع المتورطين في ارتكاب هذه الجريمة يتحملون مسؤولية شخصية عن تنفيذها".

فيما اقتحمت قوات الاحتلال قرية عزون قضاء قلقيلية، ووزّعت إخطارات على أكثر من ٣٠ منزلاً في القرية. هذا ويُشار إلى أنّه بضغطات من وزراء في الحكومة وشخصيات بمعسكر اليمين جمّد المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية "الكابينيت" مشروع توسيع مدينة قلقيلية والبناء في منطقة "ج"، والذي يقضي ببناء ١٤ ألف وحدة سكنية، وإضافة ٢٥٠٠ دونم إلى مناطق نفوذها مع تصاريح بناء.

وسبق أن صادق "الكابينيت" في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠١٦، في جلسة تغيب عنها العديد من وزراء حزب الليكود، بضمنهم الوزراء زئيف إيلكين، جلعاد إردان، ويسرائيل كاتس، على المخطط ضمن سياسة "العصا والجزرة" التي اعتمدها وزير الأمن، أفيغدور لبيرمان. فيما قال لبيرمان: "إن الحديث هو عن ملكيات خاصة داخل المدينة، والسعة القصوى هي لـ ١٤ ألف وحدة سكنية، ولكن في الواقع وعملياً، لن تتجاوز ٦,١٨٧ وحدة سكنية".

علاقات السلطة بالإدارة الأمريكية

لم تمرّ ساعات قليلة على صدور القرار الفلسطيني بتجميد الاتصالات مع المسؤولين الأمريكيين ردّاً على تهديدات الولايات المتحدة الأمريكية بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة الأمريكية واشنطن، حتى رضخ رئيس السلطة محمود عباس إلى التهديدات الأمريكية، فهو لم يستطع أن يتحمّل تبعات قراره، خشية ردّ الفعل الأمريكي، فقرّر تخفيف قراره، فأكد في كلمته أمام البرلمان الإسباني استعداده لعقد اتفاق سلام تاريخي تحت رعاية الرئيس الأمريكي، ليقدر بذلك الرضوخ إلى الشروط الأمريكية باستئناف المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي وإحراز تقدّم بها، والتي كانت سبباً في تهديد واشنطن بغلق مكتب منظمة التحرير.

وقال عباس: "نحن على استعداد لعقد اتفاق سلام تاريخي تحت رعاية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ليعيش الشعب الفلسطيني بكرامة وسيادة في دولته المستقلة على حدود عام ١٩٦٧"، وأضاف "لا يعقل للدول التي تعترف بإسرائيل وتؤمن بحل الدولتين أن تعترف بدولة واحدة ولا تعترف بالدولة الأخرى". وجدّد التأكيد على تعاون السلطة الكامل مع الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب والعنف والتطرف بكافة أشكاله وصوره، وأياً كان مصدره لخلق حالة من الاستقرار في دول المنطقة والعالم.

وجاءت تصريحات عباس بعد ساعات من إعلان متحدث باسم منظمة التحرير الفلسطينية بأن المنظمة تلقت تعليمات من رئيس السلطة محمود عباس بـ"إغلاق كافة خطوط الاتصال مع الأمريكيين".

وجاءت تصريحات عباس في إسبانيا بالتزامن مع تصريحات الناطق الرسمي باسم السلطة نبيل أبو ردينة، بأن المرحلة القادمة حاسمة وفرصة لتصويب العلاقات الفلسطينية الأمريكية، مضيفاً أن التوجّهات الفلسطينية جاءت ردّاً على بعض الإجراءات الأمريكية غير المقبولة، مؤكداً أن القرار الفلسطيني يواجه التحديات بمواقف صلبة ووطنية.

لكن عباس لم يلبث أن محا تصريحات أبو ردينة أمام البرلمان الإسباني وأكد رغبته في الجلوس على طاولة المفاوضات مع الإسرائيليين برعاية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب،

وأدانت الفصائل التي اجتمعت في القاهرة لمناقشة المصالحة قرار الإدارة الأمريكية الأخير بعدم تجديد عمل مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن بهدف ممارسة الضغوط على القيادة الفلسطينية للرضوخ للمطالب الأمريكية، خاصة تجاه ما يتمّ تسريبه من محاولات فرض حلّ إقليمي يستجيب لمخططات الاحتلال الهادفة إلى تصفية الحقوق الفلسطينية بمنع قيام دولته المستقلة ذات السيادة.

وكان أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات أعلن في وقت سابق أن الجانب الفلسطيني سيعلق كل الاتصالات مع الإدارة الأمريكية في حال لم تجدد ترخيص مكتب المنظمة بواشنطن، وقال: "أبلغنا واشنطن بأننا نرفض عدم تجديد ترخيص مكتب المنظمة وسنقوم بتعليق الاتصالات كافة مع الإدارة الأميركية إذا لم يتمّ تجديد الترخيص".

وكانت صحيفة (هآرتس)، قد نقلت: "إن الإدارة الأمريكية طلبت تحديد موعد لعقد لقاء مع الرئيس عباس خلال الأسابيع المقبلة إلا أنه رفض ذلك، وهو يفصل إرسال الدكتور صائب عريقات، أو اللواء ماجد فرج رئيس جهاز المخابرات الفلسطينية لتلك المباحثات". وطلب توضيحات حول مسألة تمثيل منظمة التحرير في العاصمة الأمريكية، وكذلك طلب إلغاء شروط تحديد منظمة التحرير كمنظمة إرهابية.

وأشارت (هآرتس)، إلى أن الولايات المتحدة، تطالب الفلسطينيين بعدم اللجوء إلى (محكمة العدل الدولية) في لاهاي للتحقيق ضد إسرائيل وعدم معارضة مبادرة السلام الأمريكية لكي تواصل منظمة التحرير عملها في واشنطن.

هذا وأكد المجلس الوطني الفلسطيني رفضه الشديد لموقف الإدارة الأميركية بشأن عدم التجديد لعمل مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، داعياً إياها للتراجع عن هذه الخطوة التي تُعدُّ مكافأة للاستيطان الإسرائيلي. كما يرفض المحاولات الأميركية للضغط على الجانب الفلسطيني، ويرى فيها ابتزازاً مرفوضاً، يتعارض مع دورها المفترض كوسيط وراعٍ لجهود إحياء عملية السلام.

وأكد أنه لا يجوز الربط بين عدم التجديد لعمل مكتب منظمة التحرير، وحق الشعب الفلسطيني في الانضمام للمحكمة الجنائية الدولية، والطلب منها إحالة جرائم الحرب الإسرائيلية من الاستيطان والأسرى وفرض الحقائق على الأرض والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة إلى المجلس القضائي لفتح تحقيق قضائي.

فيما دعت دائرة شؤون المغتربين في منظمة التحرير الفلسطينية الجاليات الفلسطينية في قارات العالم الخمس إلى التعاون مع الجاليات العربية والإسلامية والصديقة ومع منظمات المجتمع المدني المناصرة لحقوق الشعب الفلسطيني في بلدان إقامتها وتنظيم أوسع حملة اعتصامات وتحركات جماهيرية أمام سفارات الولايات المتحدة الأميركية احتجاجاً على قرار الإدارة الأميركية عدم التجديد لمكتب بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن.

وأكدت الدائرة أن هذه الخطوة تعتبر دليلاً إضافياً واضحاً على انحياز الإدارة الأميركية لإسرائيل إلى درجة التطابق بين الموقفين الأمريكي والإسرائيلي، وبأن الإدارة الأميركية تتصرف على نحو يراها الرأي العام الفلسطيني أنها أكثر مغالاةً من حكومة الاحتلال نفسها في تجاهل الواقع الفلسطيني والحقوق الفلسطينية والمعاناة الفلسطينية. كما أن هذه الإدارة أكثر صهيونية من كل الإدارات الأميركية السابقة، خاصة في ضوء تتصلها مما يُسمى "حل الدولتين"، الذي لم يعد خياراً أو ممراً إجبارياً للتسوية وعدم اعتبارها الاستيطان حتى عقبه في طريق التسوية

السياسية، الأمر الذي شجّع حكومة الاحتلال على التطرف في مواقفها المعادية وانتهاكاتها لحقوق الانسان الفلسطيني تحت الاحتلال وعلى الإفلات من العقاب.

ودانت الدائرة موقف وزارة الخارجية الأميركية وإعلانها بأنها لا تنوي التوقيع على إذن السماح لمكتب التمثيل في واشنطن بمواصلة عمله ما لم تستأنف المفاوضات السلمية مع إسرائيل وتتوقف المنظمة عن ملاحقة مسؤولين إسرائيليين لمقاضاتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية. وأكدت أن الموقف الوطني الفلسطيني المستقل غير قابل للمقايضة مع الشروط وقواعد السلوك الإدارة الاميركية المستهجنة، والتي تتطوي على نزعة إستعلاء استعمارية ونزعة فرض إملاءات لا يمكن للجانب الفلسطيني التسليم بها.

التطبيع مع العدو

كشف رئيس حكومة الإحتلال، بنيامين نتنياهو، أنّ إسرائيل تعتمد بشكلٍ عام على السريّة في التعاون والعلاقات مع الدول العربية، وقال خلال مراسم تذكارية لرئيس الوزراء السابق ديفيد بن غوريون، أنّ "سكان الدول المجاورة سيتعاونون معنا، وإلاّ فإنّ عليهم التعاون مع العبيد الأجانب"، وأضاف نتنياهو "تعاوننا المثمر مع الدول العربية مخفي عادةً، ولكن أوّمن أنّ علاقاتنا مع الدول العربية ستستمر في النضج وأوّمن أنّها ستجلب ثماراً من أجل توسيع دائرة السلام، هذا سيحدث في نهاية المطاف لأن هذا يحدث باستمرار وراء الكواليس".

ولفت إلى أنّ العلاقات ما بين بلاده والأنظمة العربية وطيدة ومتينة، بحيث باتت الدول العربية بجهة واحدة مع إسرائيل ضدّ ما يعتبره "الإسلام الراديكالي". وتابع "من يريد أن يستهدفنا، نضربه، ومن يسعى إلى تعريضنا لخطر الإبادة، يعرّض حياته للخطر. أوضحنا مرات عديدة أنّنا لن نتسامح مع امتلاك إيران للأسلحة النووية ولن نسمح بتموضع قوات إيرانية قرب حدودنا، على الحدود السورية وفي أي مكان آخر".

وأوضح أن الجدار الذي أقامته إسرائيل على امتداد الحدود المصرية أوقف كلياً موجات المتسللين غير الشرعيين التي اجتاحت البلاد، مؤكداً أن حكومته عازمة على إخراج الذين دخلوا إلى هنا بشكل غير شرعي بشكل شرعي.

وقال في كلمته في جلسة الكنيست، بمناسبة مرور ٤٠ عاماً على زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى إسرائيل، أن "الزعماء العرب حولنا ليسوا العقبة أمام توسع علاقات إسرائيل من خلال السلام، وإنما الرأي العام العربي، وأن "الشارع العربي تعرّض خلال سنوات طويلة لغسل دماغ تمثل بعرض صورة خاطئة ومنحازة لدولة إسرائيل. فحتى بعد مرور العشرات من السنوات وعلى غرار الطبقات الجيولوجية يصعب جداً التحرر من تلك الصورة وعرض إسرائيل على حقيقتها" على حدّ تعبيره.

ومن ناحية أخرى وفي مؤشّر تطبيعيّ آخر اجتمع الحاخام الأكبر ليهود فرنسا، حاييم كورسيه، وحاخام أكبر كنيس في باريس، موشي سباغ، مع مسؤولين سعوديين، هما محمد العيسى وخالد العنقري.

يشار إلى أن العيسى هو وزير العدل السعودي سابقاً، ويشغل حالياً منصب الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي في مكة، أما العنقري فهو وزير التعليم السابق، ويشغل حالياً منصب السفير في باريس.

وبحسب موقع صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإلكتروني، فإنّ المسؤولين السعوديين استجابوا لدعوة الراف كورسيه، وقاما بزيارة، وصفتها بأنها "تاريخية"، إلى أكبر كنيس في باريس "لافيكوار"، وقال سباغ: إن "اللقاء كان ودياً وحميمياً، وليس رسمياً". وبحسبه فإن الحوار وتبادل الحديث يفتح مجالات بالاتجاهين، وأضاف أن الزيارة استمرت ساعتين، حيث شاهد كافة جوانب الكنيس، وقدّمت لهم شروحات حول اليهودية في زيارتهما الأولى لكنيس. وتابع أنه كان

من المهم له أن يكون للسعودية وجه آخر "ليس فقط الداعمة للإرهاب، وإنما كدولة منفتحة على كل الديانات"، على حدّ تعبيره.

ورداً على سؤال حول ما إذا كانت قد وُجّهت الدعوة للهاخامين لزيارة السعودية، أجاب بالنفي، ولكنه لم يستبعد حصول ذلك، مشيراً إلى أن السفير قد وُجّه الدعوة للمشاركة في وجبة عشاء في باريس، وكان الهاخام الوحيد ضمن سفراء من الخليج والدول العربية.

التسوية "صفقة القرن"

نقل موقع "ميدل إيست آي" عن دبلوماسي غربي ومسؤولين فلسطينيين أن فريقاً أميركياً يضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق النهائي للسلام بين الفلسطينيين و"إسرائيل".

وأن الصفقة تتضمن التالي:

. إقامة دولة فلسطينية تضمّ قطاع غزة ومنطقتي (أ) و(ب) وأجزاء من المنطقة (ج) في الضفة الغربية.

. تقديم الدول المانحة ١٠ مليارات دولار لإقامة الدولة الفلسطينية وبنيتها التحتية التي تشمل إقامة مطار ومرافئ في غزة ومناطق صناعية وزراعية ومدن جديدة.

. وضع القدس وقضية اللاجئين سيتم تأجيلهما إلى مفاوضات الحلّ النهائي.

. المفاوضات النهائية ستشمل مفاوضات "سلام" إقليمية بين "إسرائيل" والدول العربية تقودها السعودية.

ونشر موقع القناة الإسرائيلية الأولى تقريراً حول صفقة القرن التي كثر الحديث عنها في الآونة الأخيرة ؛ وقال التقرير ان ان الرئيس ترامب طلب من السعودية اقناع رئيس السلطة الفلسطينية بقبول مبادئ خطة سياسية جديدة لحل النزاع، وتريد الإدارة الأمريكية اتمام الصفقة قبل أن ينهي محمود عباس من حياته السياسية.

بينما أكد رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في خطاب مسجل بث خلال تجمع في غزة في ذكرى ياسر عرفات، أن السلطة الفلسطينية تعمل مع الإدارة الأمريكية والأطراف الدولية على حل سياسي للنزاع، حل قائم على أساس حل الدولتين، وأن هناك جهود ترمي إلى الحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة.

جاءت تصريحات محمود عباس بعد زيارته للمملكة العربية السعودية الأسبوع الماضي بشكل غير متوقع حيث التقى بالملك سلمان بن عبد العزيز، وتم استقبال محمود عباس في الرياض استقبال فخم حضره كبار ممثلي الأسرة المالكة السعودية برئاسة ولي العهد محمد بن سلمان.

وذكر مسؤولون كبار في حركة فتح أن جاريد كوشنر طلب من الملك السعودي إقناع محمود عباس بعدم معارضة الخطة الأمريكية الجديدة والموافقة على تجديد المفاوضات مع إسرائيل في إطار مؤتمر إقليمي، دون الإشارة إلى أن الملك سلمان طلب من عباس الموافقة على الخطة أو الاستقالة، وفي ذات الوقت أكدت مصادر في رام الله أن ضغوطاً شديدة مورست على محمود عباس وتمّ تهديده بوقف المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية ودعم منافسه السياسي محمد دحلان. المملكة العربية السعودية تشعر بالقلق أيضاً من التقارب بين إيران وحماس، ولديها تخوف من أن اتفاق المصالحة بين فتح وحماس من شأنه أن يعزز حماس ويضعف السلطة الفلسطينية. ووفقاً لكبار المسؤولين في السلطة فإنّ الخطة الأمريكية الجديدة

التي قدمها جاريد كوشنر إلى الملك سلمان وعرضها على محمود عباس، تتضمن العناصر التالية:

١. المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين تحت مظلة إقليمية، ومحادثات متزامنة تعقد من أجل التطبيع الكامل بين إسرائيل والدول العربية.

٢. التقدم التدريجي نحو حل الدولتين، بحيث يبقى جيش الاحتلال منتشراً على طول وادي الأردن، وسيتم تأجيل المفاوضات حول مستقبل القدس إلى وقت لاحق.

٣. ستسلم إسرائيل مناطق إضافية إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية من المنطقة المصنفة "س".

٤. ستحصل السلطة الفلسطينية على مساعدات مالية سخية من الإدارة الأمريكية.

مسؤولون في فتح أكدوا أن عباس يرفض هذه الخطة، ولكنه في نفس الوقت يريد أن يحافظ على أجواء إيجابية بينه وبين السعوديين والأمريكان.

ووفقاً للمصادر ذاتها، فإنه من الواضح أن ترامب يضغط لإتمام ملف الصفقة قبل أن يتقاعد عباس من الحياة السياسية لأنه من المتوقع أن يؤدي غياب عباس إلى حالة من الفوضى وعد الاستقرار.

وبيّنت ذات المصادر أن عباس عاد وكرّر للإدارة الأمريكية ولإسرائيل وللمملكة العربية السعودية أنه الوحيد الذي يمكنه إتمام اتفاق سياسي، والوحيد الذي يستطيع مكافحة "الإرهاب".

وتقول حركة فتح أن محمود عباس يحاول خلق جوّ إيجابي لاستئناف المفاوضات بالتوازي مع اتصالاته مع حماس بشأن تنفيذ اتفاق المصالحة، على الرغم من أنه واقعي وحذر جداً في

اتصالاته مع حماس التي اتفق قادتها على التنسيق السياسي والعملياتي مع الجمهورية الإسلامية لإحباط الخطة الأمريكية الجديدة للسلام.

هناك الكثير من التكهّنات والشائعات حول طبيعة الخطة الدبلوماسية الأمريكية الجديدة، لكن أياً من القادة الإسرائيليين والفلسطينيين لا يعرفون كل التفاصيل، لكن من الواضح أن ترامب قريباً سيضع الخطة على طاولة الجانبين.

وأفيد أن جاريد كوشنير، المستشار الخاص لترامب ورئيس الفريق الخاص بعملية السلام، طلب من السعوديين خلال زيارته الأخيرة إقناع الرئيس محمود عباس بالخطة التي سيتم تقديمها رسمياً مطلع ٢٠١٨.

وقال مصدر قريب جداً من الفريق الأميركي: "إن بن سلمان طلب من عباس خلال لقائهما في بداية تشرين الثاني أن يقبل بالخطة وأن يكون إيجابياً تجاهها، وإن ابن سلمان متحمس جداً للخطة وهو حريص على التوصل إلى اتفاق "سلام" بين الفلسطينيين و"إسرائيل" أولاً، ثم بين "إسرائيل" والدول العربية كخطوة أولى لتشكيل تحالف بين السعودية و"إسرائيل" لمواجهة التهديد الإيراني.

وأنه أبلغ كوشنر استعداداه لاستثمار رأسمال كبير في هذه الصفقة وإعطاء القيادة الفلسطينية الحوافز اللازمة من أجل الموافقة عليها.

ونقل عن مسؤولين فلسطينيين أن بن سلمان عرض على عباس دعماً مالياً للسلطة الفلسطينية يبلغ ثلاثة أضعاف ما كانت تعطيه لها أي ما يوازي ٢٠ مليون دولار شهرياً.

ونقلت "ميدل ايست آي"، عن مصادر مطلّعة على لقاء بن سلمان وعباس، أن الأول أبلغ الثاني أن التهديد الإيراني للدول العربية جدي وأن السعودية تحتاج إلى دعم الولايات المتحدة

و"إسرائيل" لمواجهة الصراع الوجودي مع طهران، قائلاً: "لا يمكننا أن نحظى بدعم إسرائيل" قبل حلّ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي".

وقال مسؤول فلسطيني: "الرئيس محمود عباس يعتقد إنه يمكن القبول بالخطة في حال أضيفت إليها عبارة "حدود العام ١٩٦٧"، مضيفاً "نحن مستعدون لمنح إسرائيل الوقت إذا كانت مستعدة لإعطائنا الأرض".

وتابع "قلنا لهم إذا كانت الخطة واضحة لجهة أن الحل النهائي يشمل إقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧ مع تبادل طفيف في الأراضي، عندها سنقبل بالمرحلة الأولى فيها والتي هي إقامة الدولة مع حدود مؤقتة". وأضاف: "إن المخاوف الفلسطينية الوحيدة هي أن تحوّل إسرائيل الحلّ المؤقت إلى حلّ دائم. فيما قال مسؤول آخر: "إن عباس يعتقد أن الخطة هي خطة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي باعها للفريق الأميركي وهم بدورهم يحاولون بيعها للفلسطينيين والعرب".

وأشار إلى أن الفلسطينيين يتوقعون التعرّض للمزيد من الضغوط من قبل واشنطن والعواصم العربية، مشيراً إلى التلويح الأميركي بمعاقبة الفلسطينيين في حال رفضوا الخطة من بينها إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن ووقف الدعم المالي للسلطة الفلسطينية.

ولفت إلى أنه في كامب ديفيد دعم العرب الزعيم الراحل ياسر عرفات في مواجهة الضغط الأميركي، وأن مبارك والملك عبد الله قالوا له نقبل فقط بما يقبل به الفلسطينيون، لكن اليوم لا أحد يقف إلى جانبنا. فالملك السعودي اليوم غارق في الصراع مع إيران في اليمن ولبنان وسوريا والعراق فيما الرئيس المصري غارق في سيناء.

وكان مسؤولون رفيعو المستوى في حركة فتح كشفوا عن أنّ الخطة الأميركية الجديدة التي قدّمها المبعوث الخاص جاريد كوشنر إلى الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز وعرضها على

الرئيس الفلسطيني محمود عباس مؤخرًا، تتضمن ٤ نقاط أساسية تشمل مفاوضات مباشرة بين "إسرائيل" والفلسطينيين تحت مظلة إقليمية، والتقدم التدريجي نحو حل الدولتين، وتسليم الفلسطينيين مناطق إضافية في الضفة الغربية، ومنح السلطة الفلسطينية "مساعدات اقتصادية سخية".

من جهته رئيس المكتب السياسي السابق لحركة حماس خالد مشعل، قال بأن هناك مؤشرات على أن صفقة القرن، هي من إنتاج أنظمة عربية بالأساس، "هدفها إرضاء أمريكا وإسرائيل" لضمان هذه الأنظمة مواصلة الحكم، ولغرض النظر عما تقتطفه في بلدانها من تجاوزات في مجال حقوق الإنسان"، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة "تلقت الصفقة وتعيد إنتاجها وتغليفها وعرضها كمشروع أمريكي للسلام".

وأضاف مشعل أن الصفقة تهدف إلى ترك القدس ببلدتها القديمة تحت قوات الاحتلال، واستبعاد عودة اللاجئين، مشيراً إلى أنها لن تطالب بإزالة المستوطنات أو إقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧، قائلاً أن حكماً ذاتياً موسعاً في الضفة الغربية هو أقصى ما يمكن أن يحصل عليه الفلسطينيون. منبهاً إلى أن الاهتمام العربي بالقضية الفلسطينية تراجع إلى مستوى غير مسبوق، لدرجة أن بعض الأنظمة تضحي بالقضية في سبيل ضمان استمرارها بالحكم.

الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وفيما يخص دور مصر في تحقيق المصالحة الفلسطينية، قال: "إن القاهرة كانت تسعى دائماً لإيجاد حلٍ يحقق للمواطن الفلسطيني الأمن الذي تأخر كثيراً"، وأشار إلى أن "المصالحة كانت أحد العناصر المهمة لاستئناف عملية السلام، لأن التحرك في عملية السلام يحتاج إلى عودة الأمور إلى ما قبل العام ٢٠٠٥، بأن تكون الضفة والقطاع غزة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، وتفتح المعابر مرة أخرى لتخفيف الضغط على سكان القطاع وحتى لا تتزايد حالة التطرف في غزة".

الاشتباك الاقليمي

قالت مصادر فلسطينية إن لقاءات الرئيس محمود عباس في المملكة العربية السعودية، وتحديدًا لقاءه بالملك سلمان وولي عهده الأمير محمد بن سلمان، حملت تهديدات في حال عدم اتمام المصالحة، مع ضرورة إبعاد حركة حماس عن محور إيران.

وأكدت أن الرئيس تلقى من السعودية تهديدات واضحة بخصوص حركة حماس، حيث أن الأخيرة في حال لم تقطع علاقتها مع إيران، فإنها ستلقى مصير حزب الله.

الملف الآخر، الذي كان ضمن محاور النقاشات هو مخيمات لبنان، حيث تصدر هنا عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عباس زكي، وكذلك سلطان أبو العنين، حيث الأول يرى أنه يجب تحييد المخيمات من الصراعات الداخلية في لبنان، يرى الأخير أنه ينبغي على المخيمات الوقوف مع التحالف ضد حزب الله .

أما الذي زاد من توتر اللقاءات ما بين الرئيس والمسؤولين السعوديين، هو أنه طلب منهم بأن يفرجوا عن رئيس الحكومة اللبنانية "المستقبل" سعد الحريري، وعدم تقييد حريته، والأخذ بالحسبان استقرار لبنان، وعدم الذهاب لحرب أهلية.

وكان مسؤول فلسطيني "مقرب من الرئيس محمود عباس"، قد وصف في وقت سابق، الوضع الذي يمرّ به أبو مازن، بـ(المضطرب) وغير المريح، خصوصاً بعد زيارته الأخيرة للمملكة العربية السعودية. وكشف هذا المسؤول (البارز)، أن لدى الرئيس شعور، بأن هناك أطرافاً عربية، تعمل على إسقاطه من رئاسة السلطة الفلسطينية، وإيجاد البديل الذي تريده الولايات المتحدة وإسرائيل، خصوصاً مع تصلّب مواقف الرئيس في عملية السلام، وإصراره على

مبدأ (حل الدولتين)، ورفضه التساوق مع التصفية التي تحدث للقضية من أجل التطبيع، وكذلك رفضه التدخل في الصراع الإقليمي وتحديدًا الصراع السعودي- الإيراني.

وأوضح أن الوضع في المنطقة يزداد تعقيداً في كل دقيقة، وهذا أثر سلباً على اجتماعات الفصائل الفلسطينية في القاهرة، حيث إن صراعات المنطقة ألفت بظلالها على محاور الحوارات الوطنية، خصوصاً تحديد طبيعة التقارب ما بين حركة حماس والمحور الذي تقوده إيران في المنطقة.

كما ادّعى المختص في الشؤون العربية في القناة العاشرة الإسرائيلية تسفي يحزقيلي، أن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، طلب من الرئيس أبو مازن في اللقاء الأخير الذي جمعهم في الرياض قطع كامل لعلاقات السلطة الفلسطينية مع إيران.

وحسب إدعاءاته، فمن القضايا التي ناقشها السعوديون مع عباس صور القيادي في حركة حماس صالح العاروري في طهران بعد اتفاق المصالحة الفلسطينية، وبعد أن أصبحت حركة حماس جزءاً من السلطة الفلسطينية، وناقشوا أيضاً تعاون قوات فتح في لبنان الموجودة تحت سلطة منظمة التحرير الفلسطيني مع حزب الله اللبناني.

إلى ذلك، قالت صحيفة (هآرتس) العبرية: "إن الرئيس عباس، في زيارة الأخيرة للسعودية، حظي بدعم سعودي كامل لمواقفه في كل ما يتعلق باتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس، وإن السعودية تدعم مواقف الرئيس عباس، الذي يطالب بإخضاع كل الأسلحة في القطاع والضفة للسلطة الفلسطينية، لكن حماس تقول: إن مسألة المقاومة، ليست مطروحة على الجدول".

هذا الدعم السعودي، جاء على خلفية الخلافات بين فتح وحماس حول تطبيق الاتفاق، وبشكل خاص في مسألة السيطرة على المعابر في القطاع، من قبل السلطة بدلاً من حماس، حيث يرجع ذلك إلى عدم الاتفاق على الترتيبات الأمنية الجارية ودور أجهزة الأمن الفلسطينية.

وحسب المسؤول فإن أبو مازن الذي زار السعودية في الأسبوع الماضي، يحاول تجنيد دعم عربي لموقفه، ومساعدة اقتصادية سخية تسمح للحكومة الفلسطينية بأداء مهامها في القطاع، وتحسين الأوضاع الإنسانية بشكل ملموس.

وقال المصدر: "الحاجة إلى تنسيق المواقف أمام السعودية حيوية جداً، لأن مثل هذا التنسيق يعني التنسيق مع غالبية دول الخليج العربي، التي يمكنها توفير شبكة أمان اقتصادي للسلطة".

ويبدو أن هناك سعي حثيث وابتزاز للجانب الفلسطيني في اتجاه الإقليم خاصة السعودية لإعطاء الأولوية للمواجهة مع الجمهورية الإسلامية، وتراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية، لا بل الدفع من رصيدها لحشد الموقف الصهيوني إلى جانب الموف السعودي في استغلال للفرص وحاجة السعودية، واستخدامها للضغط على الفلسطينيين لانتزاع تسوية مرضية لإسرائيل ومجحفة بحق الفلسطينيين.

ومن ناحية أخرى أدان تحالف قوى المقاومة الفلسطينية قرار مجلس وزراء الخارجية العرب باتهام "حزب الله" بـ "الإرهاب"، معتبراً القرار "خدمة للكيان الصهيوني وللإدارة الاميركية، وإرضاء لحكام السعودية".

ووصفت الفصائل قرار مجلس وزراء الجامعة الدول العربية بالخطير، مؤكدة أن حزب الله هو أهم قوى المقاومة ضد الكيان الصهيوني وقوى "الإرهاب" في المنطقة، ويمثل مفخرة الأمة في المواجهة مع العدو الصهيوني وكل القوى المعادية لأمتنا .

وقالت: "إن اعتبار حزب الله حركة إرهابية، يمثل مساساً لمشاعر جماهير أمتنا العربية والإسلامية، وإن هذا القرار لا يخدم إلا مصلحة العدو الصهيوني، وأن هذا الانحراف والسقوط لمجلس الجامعة العربية جاءت إرضاء لحكام السعودية التي تعمل لخدمة السياسة الأمريكية والصهيونية".

وأضاف "إننا في تحالف قوى المقاومة الفلسطينية نعتبر حزب الله هو الأوفى لنضال شعبنا ولقضيتنا ويمثل أشرف حركة مقاومة ضد الاحتلال في المنطقة، والذي ألحق أكبر هزيمة بالعدو الصهيوني في حرب ٢٠٠٦م، ويشكل قوة رادعة يحسب لها العدو ألف حساب، وقام بدوراً هاماً ورئيسياً في محاربة الإرهاب في المنطقة".

وكان البيان الختامي لاجتماع وزراء الخارجية العرب أشار إلى "حزب الله" اللبناني كمنظمة "إرهابية"، ملوحاً باللجوء إلى مجلس الأمن كخطوة مقبلة لمواجهة التدخلات الإيرانية في المنطقة.

قضية النفق

عزز جيش الاحتلال قواته، على امتداد الحدود مع قطاع غزة، وجاءت هذه التعزيزات في أعقاب التهديدات المتبادلة بين "إسرائيل" وحركة الجهاد الإسلامي بعد قصف قوات الاحتلال لنفق لسرايا القدس الذراع العسكري للحركة قرب "كيسوفيم" قبل قرابة الأسبوعين.

وقالت القناة الثانية العبرية، أنه خلال الـ٢٤ أرسلت إسرائيل رسالة شديدة اللهجة لحماس والجهاد الإسلامي مفادها أن أي عملية من قطاع غزة ستقابلها إسرائيل بكل قوة.

ويرجّح الاحتلال أن تستهدف العملية أعمال الجدار الأرضي الذي يقيمه جيش الاحتلال على امتداد الحدود مع قطاع غزة.

"لذلك قرر الجيش بتعزيز الحماية حول أعمال بناء الجدار الأرضي، كما ستقوم قوات خاصة بدور الدفاع، فالجيش الآن يريد أن يحضر رد عسكري سريع في حالة قرّرت حركة الجهاد الاسلامي تنفيذ عملية، أما الآن ووفقاً لقيادة الجيش فلا توجد تعليمات جديدة لسكان غلاف غزة ويمكنهم العيش بشكل طبيعي".

وقال موقع مفزك الإخباري العبري بأنّ الجهاد الإسلامي حصل على الضوء الأخضر لتنفيذ عملية كبيرة ضدّ "إسرائيل"، وقد تم إعطاء الضوء الأخضر من قبل القيادة التابعة للحركة في سوريا، وأوضح أن الجهاد الاسلامي يستعدّ لتنفيذ عملية انتقامية ردّاً على تدمير النفق ووقوع عدد كبير من الشهداء.

ووفقاً للموقع، فالسيناريوهات التي يمكن للجهاد الاسلامي تنفيذها هي عمليات قنص قرب السياج الفاصل، باستهداف جنود ومزارعين إسرائيليين، أو إطلاق دفعات من الصواريخ نحو "إسرائيل" وعمليات أخرى.

وأطلق منسق أعمال حكومة الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يوآف مردخاي، سلسلة من التهديدات ضد القطاع، وحركتي "الجهاد الإسلامي" و"حماس"، وذلك بعد مزاعمه بتحضير "الجهاد" لردّ على قصف نفقها واستشهاد ١٢ مقاوماً على الحدود الشرقية لمدينة دير البلح وسط القطاع.

ووجّه مردخاي تهديداً للأمين العام لحركة الجهاد، رمضان شلح، ونائبه زياد النخالة، ما اعتبرته الحركة "إعلان حرب"، مؤكّدة في الوقت نفسه أنها ستعمل من أجل التصدي لها، ولن

تتهاون في حماية شعبها وأرضها. كما هدّد مردخاي "حماس" واعتبر أنها ستبقى مسؤولة عن أي عمليات من غزة.

ولحق بنيامين نتنياهو، بمردخاي، إذ زعم أنّ "هناك لعبة من أجل مهاجمتنا... سيكون لدينا يد قوية على كل من يحاول مهاجمتنا"، مشيراً إلى أنّ أي هجوم من غزة تتحمل مسؤوليته حركة حماس". وذهبت التهديدات الإسرائيلية بعيداً بتحريض السكان الفلسطينيين على المقاومة، بزعم أنها تريد الحرب، وأنهم المتضرر الأكبر من أي حرب مقبلة.

وحسب مصادر "العربي الجديد"، فإنّ مصر التي قادت اتصالات عقب قصف الاحتلال لنفق المقاومة في شهر تشرين الأول الماضي، لم تنجح في أخذ موقف نهائي من "الجهاد" بعدم الرد على العدوان، وفي حينه أبقت الجهاد الإسلامي على كل الاحتمالات للرد على العدوان، ولم تعطِ موقفاً نهائياً، لكل من اتّصل بها طالباً التمهّل قبل الرد على ما جرى.

ولم يتوقف التهديد الإسرائيلي لغزة، قبل قصف النفق أو بعده، مع قيام جيش الاحتلال بمناورات شبه يومية على الحدود مع القطاع، وتعزيز قواته بين الحين والآخر. وزاد الحديث الإسرائيلي عقب توقيع اتفاق المصالحة بين حركتي "فتح" و"حماس" عن صواريخ المقاومة وسلاحها وتجاربها في البحر والأنفاق الهجومية.

كشفت صحيفة "إسرائيل اليوم" عن حالة التخبّط والارتباك في جيش الاحتلال، والقلق والترقّب خشية رد المقاومة على قصفه نفقاً لسرايا القدس شرق قطاع غزة، وتطرّقت إلى تهديد "فولي مردخاي" بالرد القوي والحازم على قطاع غزة في حال ردت الجهاد الإسلامي على استهداف النفق.

وقالت: "إن تهديد مردخاي لم يولد من فضاء فارغ، فهو خرج السبب ولبس بزته العسكرية ليلاً وتوجّه للمجمع العسكري ونشر تهديده، وهو أراد بذلك أن ينقل الأزمة الى الطرف الآخر"،

وأضافت: "ما دفع مردخاي إلى الخروج من بيته في هذا الوقت المتأخر من أجل نشر تهديده، كمية المعلومات التي بحوزته والقادمة من القطاع وهي كبيرة جداً، هذه المعلومات أربكت جيشه وجعلته متأهب ٢٤ ساعة وهذا لا يستطيع ان يتحملة الجيش".

وتابعت: "إسرائيل منذ تفجير النفق تعيش في حالة تصعيد واستنفار لجيشها، كل يوم هناك تدريب في غلاف غزة الجنود تم استدعائهم في ظل هذا الاستنفار، وحدات من الجيش منتشرة على مدار الساعة على الحدود وتوقف العمل في الجدار الأرضي ومنع للمزارعين من الذهاب الى العمل في أراضيهم".

وألححت إلى إمكانية قيام الجيش بضربة استباقية، إن ظل الوضع على ما هو عليه رغم الوساطات التي يتم تمريرها لتهدئة الوضع وكبح الجهاد كما قال مردخاي، مع محاولة نقل الأزمة لقطاع غزة وتحديداً لحماس بضرورة اثبات نفسها وحرصها على المصالحة والى الجهاد التي قال لها لا تدمري غزة.

كما قال محللون صهاينة أن الجيش "كان" يخشون من عملية انتقام قد تكون عن طريق قنص أو قذيفة مضادة للدروع، وحذرت إسرائيل كلاً من حماس والجهاد من التصعيد، ووجهت تهديداً إلى القيادة في الخارج لضبط عناصرها، وللجهاد الإسلامي في الضفة.

لغة تهديد ووعيد إسرائيلية جاءت مختلفة هذه المرة، وأشدّ حزمًا وتكراراً، هدفها عبر تهديد "حماس" أن تضغط الأخيرة على "الجهاد" لتجمد الرد أو تتراجع عنه.

مع الإشارة إلى أنه لا يوجد طرف يريد الخروج للحرب الآن بما في ذلك الاحتلال، لأنّ شنّ حرب على غزة في هذا التوقيت سيفسد كل الحسابات الإقليمية القائمة وسيؤجّل المخططات الإسرائيلية. لكن هذا أيضاً لا يعني انتهاء أو انتقاء الحرب، فالحرب واقعة ولو بعد حين، لكنها ستكون محكومة بمن سيقدم على وضع "صاعق التفجير"، سواء المقاومة أو الاحتلال، ومنذ

توقيع المصالحة، ومنذ تحسين العلاقة بين "حماس" ومصر، باتت حسابات الحركة مختلفة والأهم أن حركة الجهاد وحدها من باتت في دائرة الاستهداف، لأن حساباتها ومحدداتها مختلفة تماماً وهي ليست طرفاً في المصالحة ولا في الحكومة ولا في الانتخابات.

وتبدو عملية استهداف النفق الأخيرة بمثابة اختبار إسرائيلي لحركة الجهاد الإسلامي، غير أنّ الحركة ميدانياً أثبتت قدرتها على ضبط النفس، وفي الوقت لم تُسقط حسابات الرد من أجندها خاصة أنّ هناك اتفاقاً ضمنياً بين المقاومة والاحتلال وهو ضبط قواعد الاشتباك بمعنى المواجهة المحدودة وإسرائيل أخلت بذلك عندما قصفت النفق، وفق العمور.

والاحتلال أدرك أنه أخطأ بالتصعيد واستهداف النفق، لذلك قدّم خطاباً تبريرياً كأنه يقول إنه لم يقصد استهداف قادة ميدانيين أو أنه لم يعلم بوجود هذا العدد في النفق، وأنه قام بقصف النفق داخل الأراضي المحتلة.

وبدى أنّ أحد أهداف الاحتلال من قصف النفق هو فرض واقع جديد، وإجراء تغيير في قواعد الاشتباك، ولكن مدى قدرته على ذلك محكوم برد المقاومة وتعاطيها مع الأمر، وحاليا الكرة في ملعب المقاومة عموماً وسرايا القدس على وجه التحديد، مستفيداً من التحولات الإقليمية والعربية المتسارعة، خصوصاً التطبيع الذي تقيمه الدول والحكومات مع الاحتلال في الفترة الأخيرة، لتنفيذ مخططاتها التوسعية والاستعمارية وتوسيع قاعدة أصدقائها من العرب.

أمالك الكنيسة الارثوذكسية

تصدّر وسم الكنيسة مش للبيع الترنند العالمي في موقع التواصل الاجتماعي (تويتر)، حيث بدأ المغردون بالتغريد على هذا الوسم من مساء يوم الأحد ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

وغرّد النشطاء على هذا الؤسم، أن الكنيسة جزء من فلسطين وكامل التراب الفلسطيني، لهيك هي مش للبيع زي ما الأقصى مش للبيع.

وكانت صحيفة هآرتس كشفت النقاب عن كيفية شراء جمعية (عطيرت كوهنيم) الاستيطانية، أحدى الممتلكات الاستراتيجية من الكنيسة البطريركية اليونانية في البلدة القديمة في القدس، وهي الصفقة التي تحاول الكنيسة إلغاءها.

وتبين أن جمعية (عطيرت كوهنيم) وافقت على شراء مبنى من البطريركية اليونانية بتسعة أضعاف المبلغ الذي دفعته ثمناً للمبنى بعد ذلك، وتتحدث الوثائق المذكورة عن واحدة من الصفقات الثلاث التي عقدها الجمعية اليمينية من الكنيسة اليونانية عام ٢٠٠٤، حيث تبين أن الجمعية اشترت فندق (البتراء) بمبلغ نصف مليون دولار، علماً أنها كانت قد وافقت قبل ذلك بثماني سنوات على دفع ٤,٥ مليون دولار ثمناً للفندق.

وقالت القناة الثانية، أن الإدارة الأمريكية وافقت على خطة "إسرائيل" بالاستيلاء على أراضي مناطق الغور الشمالي (أراضي البطريركية اللاتينية)، وأن موافقة الإدارة الأمريكية جاءت بعد أن قدّمت حكومة الاحتلال حجج أمنية اقتتعت بها.